

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/435
4 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون
البند ٦٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات
العقد الثاني لنزع السلاح

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
٧	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
١٠	قطر

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٢/٤٠ لام المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح" ومنطوقه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

..."

١" - تقرر اعتماد الجزء ذي الصلة من تقرير هيئة نزع السلاح ؛

٢" - تطلب من مؤتمر نزع السلاح الإسراع بتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح كما تم سردها في تقرير هيئة نزع السلاح ؛

٣" - تطلب الى جميع الدول ، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ؛

"(أ) أن تؤكد من جديد التزامها بإعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ؛

"(ب) أن تؤكد من جديد التزامها ببلوغ الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة ؛

"(ج) أن تتخذ تدابير محددة وعملية لمنع نشوب حرب ، وبخاصة حرب نووية ؛

"(د) أن تتخذ الخطوات الملائمة لإيقاف وعكس مسار سباق التسلح النووي من أجل تحسين المناخ الدولي وتعزيز فعالية مفاوضات نزع السلاح ؛

"(هـ) أن تبذل مزيدا من الجهد في تنفيذ الحملة العالمية لنزع السلاح ؛

"٤ - تطلب من الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح".

٢ - وعملاً بالفقرة ٤ من هذا القرار ، طلب الأمين العام من جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أن تقدم آرائها واقتراحاتها . وقد تلقى الأمين العام حتى الآن ردوداً من الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وقطر . وترد الردود في الفرع ثانياً أدناه . وستصدر الردود الإضافية المتلقاة بوصفها إضافات لهذا التقرير .

ثانياً - المعلومات الواردة من الحكومات

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]

[١٩ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - سبق لحكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن علقت في عدة مناسبات على "استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح" .

٢ - وهي تسترشد في سلوكها في الساحة الدولية بالتزامها التاريخي ألا يكون تراب ألمانيا مبعثاً لأي حرب أخرى بل للسلام فحسب . وهي من هذه الناحية تعمل بنشاط على تحقيق الأهداف التي أعلنها المجتمع الدولي للعقد الثاني لنزع السلاح ، وخاصة الأهداف التالية :

(أ) إبرام اتفاقات فعالة بشأن وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، في الميدان النووي أولاً وقبل كل شيء ؛

(ب) الإفراج من خلال تدابير نزع السلاح عن أموال لأغراض التنمية ؛

(ج) تعزيز السلم والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٣ - وقد أيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية بقوة تحقيق هذه الأهداف في علاقاتها الشنائية وكذلك في المحافل الاقليمية والعالمية خلال الثمانينات . إلا أنها تلاحظ مع الأسف أنه على الرغم من الالتزام الرسمي للمجتمع الدولي بالوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ، وإعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، لم يتم تحقيق أي تقدم ذي شأن خلال النصف الأول من هذا العقد ، بل زادت التوترات والمجابهة العسكرية .

٤ - وبدأ يظهر مؤخرًا تحسن في الحالة الدولية . وهذا يتجلى في المعاهدة المبرمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى . ومن بين الخطوات الهامة الأخرى الرامية إلى نزع السلاح وثيقة مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح في أوروبا ، ومعاهدة راروتونغا المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . وتعد الوثيقتان اللتان اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ومؤتمر باريس المعني بحظر الأسلحة الكيميائية تعبيرا واضحا عن ارادة المجتمع الدولي التي لا بد من دعمها بالافعال . وأوضحت المناقشة التي دارت خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة عشرة ، والدورة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح ، اهتمام الدول باتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الامن الدولي وتحقيق نزع السلاح ، غير أنها بينت في الوقت نفسه العقبات التي ما زالت تعترض سبيل ذلك .

٥ - وقد أشارت المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح التقليدي والتدابير الجديدة لبناء الثقة والامن في أوروبا ، التي بدأت في فيينا في وقت سابق من هذه السنة ، آمالا جديدة .

٦ - ومن بين المسائل التي تحتل الآن أولوية عالية في جدول أعمال الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح تخفيض الترسانات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بنسبة ٥٠ في المائة مع التقيد بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وإبرام اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، وقف التجارب النووية ، ونزع السلاح التقليدي ، لا سيما في أوروبا . ومن شأن اتخاذ تدابير اقليمية مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية والنووية أن يفضي إلى نزع السلاح . ومن شأن جميع هذه الخطوات أن تسهم في تنفيذ التدابير ذات الأولوية المنصوص عليها في إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح .

٧ - ويشكل إبرام وتنفيذ معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والقذائف القصيرة المدى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خطوة أساسية في الطريق المؤدية الى نزع السلاح النووي .

٨ - وإن للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، باعتبارها دولة واقعة على الخط الفاصل بين معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، مصلحة حيوية في أن يتم بسرعة إزالة القذائف التي تشملها المعاهدة . وعليه ، فإنها بذلت قصاراها لتشجيع إبرام هذه المعاهدة وبدء نفاذها وتنفيذها .

٩ - وقد أرسيت الأسس القانونية الدولية لتدابير التحقق التي تنفذ على أراضي الجمهورية الديمقراطية الالمانية من خلال ما يلي :

(أ) الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا المتعلق بعمليات التفتيش فيما يتصل بالمعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والقذائف القصيرة المدى ؛

(ب) الاتفاق المعقودة في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن عمليات التفتيش في المواقع السابقة للقذائف السوفياتية في أراضي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في شكل تبادل مذكرات دبلوماسية .

وتقوم الولايات المتحدة بعمليات التفتيش ذات الصلة في أراضي الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

١٠ - وشددت الدول اطراف في معاهدة وارسو في الاجتماع الذي عقدته في برلين في أيار/مايو ١٩٨٧ في وثيقتها المتعلقة بالمبادئ العسكرية على الطابع الدفاعي الخالص لتحالفها وجدية استراتيجيتها الخاصة بالسلم . وأكدت من جديد تصميمها على بذل كل جهد ممكن لتعزيز الاتجاهات الايجابية في العالم بحيث لا يكون هناك رجعة فيها . ولهذا الغرض ، أعربت عن اقتناعها بأنه ينبغي على جميع الدول أن تكشف جهودها كي تعقد ، في أقرب وقت ممكن ، اتفاقات هامة بشأن تخفيض مستوى التسلح والقوات المسلحة وتعزيز الامن والاستقرار .

١١ - وهذا يتطلب التخلي عن الأعمال التي من شأنها أن تعيق التقدم على هذا السبيل .

١٢ - والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، إذ تحدوها الرغبة في تقديم مساهمة ببناءة أخرى في عملية نزع السلاح - التي ينبغي مواصلة دون انقطاع - وإقامة الدليل بالافعال على حسن نيتها واستعدادها لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة ، ستجرى تخفيضات هامة من جانب واحد في قواتها المسلحة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

١٣ - وسيتم تسريح ١٠ ٠٠٠ من أفراد الجيش الوطني الشعبي كما سيتم في الوقت نفسه التخلص من ٦٠٠ دبابة أو تحويلها الى الاستخدام المدني . وسيحل أحد أجنحة سلاح الطيران وسيُخفض الانفاق على الدفاع الوطني بنسبة ١٠ في المائة .

١٤ - والغرض من التخفيضات الهامة التي أعلن الاتحاد السوفياتي والجمهورية الديمقراطية الألمانية والدول الاشتراكية الأخرى عن اجرائها من جانب واحد هو تعزيز الثقة وضرب مثل يحتذى . وخلق بهذه التخفيضات أن تشير رد فعل ايجابي من جانب حلف شمال الأطلسي .

١٥ - وقد أوضحت الأحداث التي وقعت في الثمانينات على نحو مقنع أهمية تعبئة الرأي العام العالمي دعماً لنزع السلاح وكذلك أهمية نشر معلومات عن سباق التسلح والجهود المبذولة من أجل وقفه . وتؤدي الأنشطة التي تقوم بها حركة السلم ودوائر عريضة من الجمهور في جميع البلدان دوراً هاماً في استهلال عملية نزع سلاح نووي حقيقي .

١٦ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بنشاط الحملة العالمية لنزع السلاح التي تقوم بها الأمم المتحدة وقد قدمت أموالاً لهذا الغرض في عدة مناسبات . كما استضافت في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ الحاصلين على زمالات الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح .

١٧ - وأوضح الاجتماع الدولي المعني بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، الذي عقد في برلين في عام ١٩٨٨ واشترك فيه ١٠٣٤ ممثلاً من ١١٣ بلداً ، بجلء التزام الرأي العام العالمي بنزع السلاح وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية .

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

[الاصل : بالانكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - أعلنت وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بيانها المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (S/17764 ، المرفق ، المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) أن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قررت ، كتدبير هام لتخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخلق جو ملائم تماما للحوار بين الشمال والجنوب ، الامتناع عن القيام بتدريبات عسكرية واسعة النطاق في جميع أرجاء النصف الشمالي للجمهورية اعتبارا من ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ووقف جميع التدريبات العسكرية أثناء فترة الحوار بين الشمال والجنوب ودعت حكومة الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية الى أن تعلن ، ردا على مبادرتها ، أنها لن تقوم بتدريبات عسكرية في جميع أراضي كوريا الجنوبية اعتبارا من ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ وأن تضع هذا الإعلان موضع التنفيذ .

٢ - واقترحت القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري في تقريرها المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (S/18174 ، التذييل ، المؤرخ في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦) بدء محادثات بين السلطات العسكرية يشترك فيها وزير القوات المسلحة الشعبية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والقائد العام لقوات الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية ووزير الدفاع في كوريا الجنوبية ، بغية اتخاذ اجراءات لتحقيق الانفراج في الميدان العسكري .

٣ - واقترحت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بيانها المؤرخ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (S/18191 ، التذييل ، المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦) تحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة سلم خالية من الاسلحة النووية للحيلولة دون نشوب حرب نووية وتحقيق سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية . وأعلنت أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستمتنع عن إجراء التجارب على الاسلحة النووية وانتاجها وتخزينها وإدخالها ولن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية ، بما فيها القواعد النووية ، ولن تسمح بمرور الاسلحة النووية الاجنبية عبر أراضيها أو مجالها الجوي أو مياهها الإقليمية . ودعت حكومة الولايات المتحدة الى اتخاذ اجراءات لوقف إدخال أنواع جديدة من الاسلحة النووية الى كوريا الجنوبية ، وتخفيض عدد الاسلحة التي سبق

إدخالها وسحبها كلية وإلغاء جميع خطط العمليات المتعلقة باستخدام الاسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية .

٤ - وأعلنت القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري في بيانها المؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (S/18325 و Corr.1 ، الضميمة المؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) قرارها بإشراك ١٥٠ ٠٠٠ جندي عامل اشتراكا واسع النطاق في البناء السلمي للبلد كتعبير عن هدف شعب كوريا المحب للسلم ورغبته في تخفيف التوتر والمحافظة على سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية على جميع المستويات ، ووضعه موضع التنفيذ .

٥ - واقترح رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، كيم إيل سونغ ، في خطابه المتعلق بالسياسة العامة (S/18629 ، المرفق الثاني ، المؤرخ في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧) الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة لمجلس الشعب الاعلى لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، إجراء محادثات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى بين شمال وجنوب كوريا . واقترح أن تشمل المحادثات اتخاذ تدابير لإزالة أسباب المجابهة السياسية الحالية ، مثل مسألة تعزيز العلاقات الوطنية عن طريق امتناع كل من الطرفين عن قذف الطرف الآخر وتحقيق التعاون والتبادل على صعيد متعدد الاطراف بين الشمال والجنوب . كما ينبغي أن تشمل خطوات لتخفيف التوتر الحالي ، مثل تخفيض القوات المسلحة ووقف سباق التسلح وتحويل المنطقة المجردة من السلاح الواقعة على طول الخط العسكري الفاصل الى منطقة سلم ، والامتناع عن القيام بتدريبات عسكرية واسعة النطاق . كذلك ينبغي أن تشمل المحادثات تدابير لزيادة سلطة لجنة الدول المحايدة للإشراف على الهدنة وإنشاء قوة تفتيش تابعة للدول المحايدة يشترك فيها عسكريون من تشيكوسلوفاكيا وبولندا وسويسرا والسويد وهي الاعضاء في لجنة الدول المحايدة للإشراف على الهدنة ، بوصفها جهازا لرمد الاعمال العسكرية للطرفين كليهما في المنطقة المجردة من السلاح .

٦ - وقدمت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بيانها المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ (S/19017 ، الضميمة ، المؤرخة في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧) اقتراحات تدعو الى تخفيض القوات المسلحة للشمال والجنوب على ثلاث مراحل خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩١ بحيث يحتفظ كل منهما اعتبارا من عام ١٩٩٢ بقوات مسلحة يقل عدد أفرادها عن ١٠٠ ٠٠٠ فرد ، والى تخفيض ينفذ على مراحل وانسحاب كامل للقوات التابعة للولايات المتحدة ، بما في ذلك الاسلحة النووية ، والى إزالة قواعد العسكرية في كوريا الجنوبية ، وتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز في تخفيض القوات العسكرية في

الشمال والجنوب وانسحاب القوات التابعة للولايات المتحدة ، وتحويل المنطقة المجردة من السلاح الواقعة على طول الخط العسكري الفاصل الى منطقة سلم ، وعقد مفاوضات متعددة الاطراف بشأن نزع السلاح في جنيف . وأعلنت أنها ستقوم من جانب واحد بتخفيض عدد أفراد الجيش الشعبي الكوري الى ١٠٠ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ١٩٨٧ ، وذلك لإحراز تقدم عملي في التخفيضات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية .

٧ - واقترح الناطق بلسان وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بيانه المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٧ (S/19040) ، الضميمة ، المؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧) إجراء محادثات بين وزير خارجية الشمال والجنوب بمشاركة وزير خارجية الولايات المتحدة في جنيف أو في أي مكان مناسب آخر في موعد قريب ، من أجل معالجة مشكلة تخفيض الأسلحة وغيرها من القضايا المتعلقة بالانفراج في شبه الجزيرة الكورية .

٨ - وقدمت لجنة الشعب المركزية واللجنة الدائمة لمجلس الشعب الأعلى ومجلس الوزراء لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بلاغ مؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن اجتماعها المشترك (S/20268) ، الضميمة ، المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) أربعة مبادئ جديدة لضمان السلم بوصفها الأساس المشترك لتحقيق السلم في شبه الجزيرة الكورية : وهي ، أولاً ، أنه يجب أن يكون السلم في شبه الجزيرة الكورية موجهاً نحو إعادة توحيد البلد ؛ وثانياً ، يجب أن يكفل السلم بانسحاب القوات المسلحة الأجنبية ؛ وثالثاً ، يجب أن يكفل السلم عن طريق إجراء تخفيض في الأسلحة في الشمال والجنوب ؛ ورابعاً ، يجب أن يتحقق السلم عن طريق الحوار بين الاطراف المسؤولة عن تفاقم التوترات . ووضع الاجتماع المشترك الاقتراح الشامل الذي يستهدف تحقيق السلم على أساس تخفيض ينفذ على مراحل لجميع القوات المسلحة الموجودة في شبه الجزيرة الكورية وتخفيف حدة المواجهة السياسية والعسكرية في الوقت الحالي .

٩ - واقترحت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من خلال البيان الصادر عن وزارة الخارجية المؤرخ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ تحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية .

قطر

[الاصل : بالعربية]

[٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - إن دولة قطر كانت ولا تزال ملتزمة بأهداف إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، الذي دعت فيه الجمعية العامة الى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

٢ - وترى دولة قطر أن نزع السلاح النووية لا يزال يحتل أعلى درجة من الأولوية تمشياً مع الوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح . وبناء على ذلك رأت أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق الدول النووية الكبرى التي تتحكم في السلاح النووي وفي وسائل تطويره ، وتحقيقاً لهذه الغاية أيدت دولة قطر أهداف نزع السلاح النووي في كافة أشكاله ومن أهمها وقف التجارب النووية ، وعقد اتفاقية دولية لحظر تلك التجارب ، وتقديم ضمانات لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مع ما يفرضه ذلك من التزامات ومسؤوليات على كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول المناطق المعنية . وعلى وجه التخصيص رأت دولة قطر أن تنفيذ إعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية يساهم في وقف انتشار الأسلحة النووية ، ومن ثم في توطيد الأمن والسلم الدوليين . كما تستنكر استمرار إسرائيل ونظام جنوب افريقيا في امتلاكهما للسلاح النووي والتعاون مع بعض الدول ، خلافاً للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بهذا الشأن .

٣ - وأيدت دولة قطر كافة التدابير الرامية الى وقف سباق التسلح وتحويل الإنفاق الى الأغراض السلمية وأغراض التنمية بدلا من الأغراض العسكرية .

٤ - كما أيدت دور الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان نزع السلاح مؤكدة ما للشعوب من مصلحة حيوية في المفاوضات المؤدية الى نزع السلاح .

٥ - وكان من دواعي ارتياحها توصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق على إلغاء الصواريخ النووية المتوسطة المدى والاعتقاد بأن هذه الخطوة الاولى سوف تسهل التفاوض على المواضيع الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وأهمها تخفيض الأسلحة

النووية الاستراتيجية والحد من عدد القوى التقليدية ، الأمر الذي يساهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين وفي إزالة التوتر من العلاقات الدولية .

٦ - ولكن دولة قطر ترى أنه لا تزال في العالم مشاكل كثيرة تطلب الحل السريع لكي لا تتطور الى وضع أسوأ يهدد الأمن والسلم الدوليين بالخطر ، وترى أن الجهود التي بذلت لوقف النزاعات الدولية وحلها في السنين الأخيرة يجب أن تستمر لتوطيد الأمن والسلم الدوليين على أسس من العدالة عملاً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٧ - وقد أيدت خلال العقد الماضي جهود الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عن طريق الإعلام والتعليم ، وأهمها الحملة العالمية لنزع السلاح اقتناعاً منها بما لتلك الحملة من دور إيجابي في الترويج لتحقيق تلك الأهداف .

- - - - -